



اسم المقال: مصادر الطاقة ومستقبلها في القارة الافريقية في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الدولية

اسم الكاتب: م.د. نسرین ریاض شنشول

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7214>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 13:01 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



## مصادر الطاقة ومستقبلها في القارة الافريقية في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الدولية

م.د. نسرين رياض شنشول(\*)

dr.nisreen1986@yahoo.com

### الملخص:

تناول البحث الالهية الاستراتيجية للقارة الافريقية ، وما تمتلك القارة من ثروات طبيعية مهمة الى جانب الثروات الجديدة المتمثلة بـ (النفط) ، مما جعل من القارة الافريقية في مضمار التنافس الدولي المحموم لتأمين تلك الثروات ، بسبب التحديات والصعوبات الداخلية التي تعانيها منها اغلب دول المنطقة، كالفقر والتخلف والامراض وغياب الاستقرار السياسي الذي جعل القارة الافريقية بيئة امنية مضطربة، إذ إن ما تمنحه الطبيعة لبعض الدول من نعمة الموارد قد يصبح نقمة وابتلاء على الدول او المنطقة. فضلا عن توضيح اسباب زيادة الاهتمام الدولي والاقليمي بهذه القارة بصورة ملحوظة، وذلك في اطار الالهية الجغرافية، الاستراتيجية والاقتصادية للقارة ، اذ تعد من المناطق الواعدة بالانتاج النفطي، فضلاً عن الثروات المعدنية الاخرى: كالذهب والماس... وغيرها، والتي تزخر بها المنطقة، وامنياً: حيث ان أمن البحر الاحمر الذي يتصدر قائمة بحار العالم لما يحويه في باطنه من ثروات طبيعية ومعنية، والقرصنة البحرية التي تشكل اكبر تهديد للأمن البحري، كل هذه العوامل هي التي ساعدت على فرض الوصاية والتدخل الخارجي من دول اخرى في القارة الافريقية. وخلص البحث الى ان الالهية المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها الاستراتيجية الدولية تجاه دول هذه القارة ازدادت في عصر العولمة والتطورات السياسية والاقتصادية، فضلاً عن تغيير الرؤى الدولية حيال الازمات والصراعات التي تعانيها القارة، وادراكها الالهية

(\*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين.



القارة الأفريقية كانت ولا زالت محط اطماع القوى الكبرى والتي اثرت بشكل مباشر على السياسات الاقتصادية والسياسية التي اتبعتها.

### ١. أهمية البحث :

عالج البحث موضوعاً حيويًا ذا بعد دولي وحساس يتعلق بالطاقة التي تعد عصب الحياة الاقتصادية التي تسيطر الاقتصاد العالمي، وجاءت أهمية البحث من كونها ركزت على القارة الأفريقية التي ينتظر منها أن تقدم فرصاً اقتصادية واعدة لانها ارض خصبة وغنية بمصادر الطاقة والثروات الطبيعية، الأمر جعلها محط أنظار وتسابق واهتمام الدول الكبرى للاستحواذ على تلك الفرص والامتيازات في حال التغلب على المعوقات والتحديات التي تحيط بها فضلا عن موقعها الاستراتيجي المميز الذي يطل على المحيطات والبحار الذي يسهل عملية نقل مصادر الطاقة بانسيابية وبأقل الكلف الى الدول الكبرى .

### ٢. اشكالية البحث :

وعليه انطلقت إشكالية الدراسة من التساؤلات الآتية:

- ما الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية للقارة الأفريقية ؟
- ماهي الوسائل التي ترفع من مقدرة القارة الأفريقية باتجاه التطوير والتحديث في حال استثمار مصادر الطاقة ؟
- ماهي المقومات التي تجعل من القارة الأفريقية ذات أهمية في الاستراتيجية الدولية ؟
- ما هي اهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه القارة الأفريقية ؟
- ماهي الاليات التي تتبعها الدول الكبرى لتنفيذ استراتيجيتها في القارة الأفريقية ؟
- كيف تكون الرؤية المستقبلية لمصادر الطاقة في القارة الأفريقية وعلاقتها بالقوى الكبرى؟

### ٣. فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن القارة الأفريقية تتمتع بأهمية جيوسراتيجية واقتصادية وامنية بالغة الحساسية فضلا عن امتيازات وفرص استثمارية واعدة في مجال الطاقة، الأمر الذي جعلها تشغل مكانة مهمة في التفكير والادراك الاستراتيجي للدول الكبرى، وحتى بالنسبة للقوى الاقليمية في المنطقة، ومما زاد من اهميتها والتنافس عليها، هو ما تضمه ارضها من ثروات طبيعية ومعنوية اهمها: النفط والغاز، لكن هذه الفرص اصطدمت



تمتاز القارة الإفريقية بجيوبوليتيك مميز، حيث تتمركز في موقع متوسط بين قارات العالم، تطل على أهم الممرات الملاحية مثل: مضيق جبل طارق، وقناة السويس، ومضيق باب المندب، ورأس الرجاء الصالح، فضلا عن الجزر المحيطة بالقارة، والمطلة على المحيط الأطلنطي والهندي، وتعد إفريقيا قلب العالم القديم وعمقا مهماً لغرب قارة آسيا وجنوب قارة أوروبا، الأمر الذي يجعلها همزة الوصل بين قارات العالم المختلفة، يكتسب الجزء الشمالي والشمالي الشرقي للقارة أهميته في السيطرة على حركة المواصلات العالمية المدنية والعسكرية بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، كما يكتسب في المقابل الجزء الغربي والجنوب الغربي للقارة أهميته من الاتصال بحركة الملاحة القادمة من الأمريكتين والشرق الأقصى.<sup>(١)</sup>

### أولاً / الأهمية الجيوبوليتيكية للقارة الإفريقية .

تعد قارة أفريقيا ثاني أكبر قارات العالم بعد آسيا من حيث المساحة والسكان، إذ تبلغ مساحتها (٣٠ مليون كم<sup>٢</sup>) بما في ذلك الجزر المحيطة بها<sup>(٢)</sup>. أي أنها تغطي نحو ٢٣% من إجمالي مساحة المعمورة، ويقطنها (١,٠٢٢,٤٣٢,٠٠٠ مليار) أي نحو ١٣% من إجمالي سكان العالم<sup>(٣)</sup>. ويحد القارة من الشمال البحر الأبيض المتوسط، وتحدها قناة السويس والبحر الأحمر من جهة الشمال الشرقي، بين ما يحدها المحيط الهندي من الشرق و الجنوب الشرقي، والمحيط الأطلسي من الغرب.

تضم القارة (٥٥) دولة وهي القارة الوحيدة التي تمتد من المنطقة الشمالية المعتدلة إلى المنطقة الجنوبية المعتدلة. وتقع القارة بين خطي عرض (٥٢١,٣٥) شمال خط الاستواء عند الرأس الأبيض و(٥١,٣٤) عند رأس (اجولهاس) في أقصى القسم الجنوبي من القارة، أي إن خط الاستواء يمر من منتصفها تقريبا وتقع القارة بين خطي طول (٥٣٢,١٧) غرب غرينتش عند الرأس الأخضر في السنغال في غرب القارة و(٥٢٣,٥١) شرقا عند (رأس هافون) في الصومال شرق القارة، وأقصى طول للقارة من الشمال إلى الجنوب نحو (٨٠٠٠) كم، بينما يصل أقصى عرض لها نحو (٧٥٠٠) كم<sup>(٤)</sup>. وتطل القارة الإفريقية على كل ركن من أركان العالم الأربعة بنافذة حيوية حيث من الشمال البحر المتوسط ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الشرق المحيط الهندي ومن الجنوب القارة القطبية الجنوبية<sup>(٥)</sup>. تعد الجزائر أكبر دول قارة أفريقيا مساحة حيث تبلغ مساحتها (٢,٣٨١,٧٤١) كم مربع، بينما (سيشيل) هي اصغر دولها بمساحة (٤٥٥) كم مربع وهي مجموعة

جزر تقع قبالة الساحل الشرقي. في حين إن نيجيريا اكبر الدول الأفريقية في عدد السكان بـ (١٥٨,٤٢٣,٠٠٠) مليون نسمة عام ٢٠١٠، بينما (سيشيل) هي أيضا اقل الدول سكانا في أفريقيا بـ(٨٦,٥٢٥) إلف نسمة لنفس العام<sup>(٦)</sup>. وتتصل أفريقيا بآسيا من ناحية الشمال الشرقي عن طريق شبه جزيرة سيناء ومضيق باب المندب وأفريقيا هي ارض التنوع والتعدد ، إذ يمتلك سكان القارة تقاليد ثقافية ودينية وحضارية متنوعة وهم يعيشون في ٥٤ دولة مستقلة تختلف اختلافاً بيناً في المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية ، فنيجيريا هي أكبر دولة من حيث عدد السكان ثم يليها كل من أثيوبيا ومصر ، تعد كل من سيشيل وساوتمي وبرينسيبي الدولتين الأصغر من حيث عدد السكان وتضم القارة عدة أنهار منها ( نهر الزمبيزي السنغال ، النيجر، النيل) وغيرها من الأنهر الحيوية التي يصب البعض منها في المحيط الأطلسي والبعض الآخر يصب في المحيط الهندي والبحر المتوسط، فضلا عن الأنهر الفرعية الصغيرة التي تمتد داخل القارة<sup>(٧)</sup>.

وتعد القارة الإفريقية أشبه بجزيرة وثيقة الصلة بقارتي آسيا وأوربا حيث يفصلها عن أوربا البحر المتوسط وعن آسيا البحر الأحمر، وتقترب من القارة الأوروبية عند مضيق جبل طارق الذي لايزيد عرضه عن ١٤ كم ، كما تقترب من القارة الآسيوية عند مضيق باب المندب الذي يبلغ عرضه ٢٨ كم ، وان الالتحام الأرضي الإفريقي الآسيوي موجوداً بطول ١٢٥ كم ، ممثلاً ببرزخ السويس الذي شقت فيه قناة السويس. إن طول السواحل الإفريقية بدون الجزر(٢٧٢٠٠) كم ، أي اقل من كيلو متر واحد بالساحل لكل ١٠٠٠ كم مربع ، وترجع هذه النسبة في إفريقيا إلى قلة تعرجات الساحل وعدم وجود أشباه الجزر والبحار الداخلية وقلة الخلجان ، كما تتميز إفريقيا بقلة الجزر التابعة لها وصغر مساحتها ، حيث تبلغ مساحة الجزر الإفريقية ٦٥٣ ألف كم مربع، وان تفاعل سمة القارية مع قلة الخلجان والرووس وبالتالي قلة الموانئ الطبيعية على خط الساحل الإفريقي يجعل إفريقيا قليلة الأهمية من الوجهة البحرية<sup>(٨)</sup>. ولسهولة دراسة القارة وسعتها دأب الجغرافيون على تقسيمها إلى أقاليم مختلفة كآتي<sup>(٩)</sup>:

١- إقليم شمال القارة : - يقع هذا الإقليم في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية ، فهو يمتد من سواحل البحر المتوسط شمالاً وحتى الهوامش الجنوبية للصحراء الكبرى ، كما أنه يمتد من البحر الأحمر شرقاً وحتى المحيط الأطلسي غرباً ، يعد إقليم شمال إفريقيا اكبر أقاليم القارة الإفريقية

مساحة، حيث تشكل مساحتها ٢٨% من إجمالي مساحة القارة. ويتميز هذا الإقليم بتجانس سطحه وقلة تعرجات ساحله وضيق سهله الساحلي ويضم (٦) وحدات سياسية. ويضاف له الصحراء الغربية والتي اصطلح عليها البعض اسم (الجمهورية العربية الديمقراطية) وعاصمتها العيون وكذلك مدينتي مليلة وسبته العائدة للمغرب والخاضعة إدارياً في الوقت الحالي لاسبانيا وتعاني كلاهما من مشكلة السيادة والاعتراف الدولي .

٢- إقليم غرب القارة : - ذلك الإقليم الغربي من القارة الذي يقع في ظهير ساحل غانا ممتداً حتى الحدود الشمالية لدولتي مالي والنيجر، ومن كاب فرد حتى الكامبيرون، وبمساحة تصل إلى سدس مساحة القارة ويسكان يزيدون على ربع سكانها، يعد هذا الإقليم بأقسامه السياسية الخمسة عشر يعد مصدراً لمعظم المنتجات التي تنتجها وتصدرها إفريقيا مثل الزيوت النباتية والكاكاو والقطن وبعض موارد الثروة المعدنية مثل خام الحديد والألمنيوم والقصدير .

٣- إقليم وسط إفريقيا:- هو ذلك النطاق الأوسط من القارة الذي تفصله عن غرب إفريقيا حدود واضحة تتمثل في مرتفعات الكامبيرون وتحده شمالاً مقدمات الصحراء الكبرى حتى أشباه الصحاري في جنوب إفريقيا (١). وشرقاً خطوط تقسيم المياه في العتبة الستوائية الجنوبية (عتبة لواندا) بين النيل والكونغو والوادي الأخدودي الغربي وجنوباً حوض الزمبيزي وجنوب إفريقيا ، وبذلك فإن وسط إفريقيا يشمل حوض نهر الكونغو والأقاليم المجاورة له شمالاً وجنوباً، وتصل مساحة هذا الإقليم الكبير إلى ٦,٦ مليون كم مربع، أي نحو خمس مساحة إفريقيا وفيه ثمن سكان إفريقيا تقريباً ومقسم إلى ثماني وحدات سياسية ويشكل إقليم وسط إفريقيا إقليماً متجانساً حاراً وغزير المطر الذي لا يقل متوسطه عن المتر.

٤- إقليم شرق إفريقيا : - يقع هذا الإقليم بين المحيط الهندي شرقاً والذراع الغربي للحدود الإفريقي العظيم غرباً وفيما بين دائرتي عرض ٤.٥ شمالاً و ١٢ درجة جنوباً، ويشتمل على خمس دول مندمجة من اليابس بمساحة تصل إلى ١٨١٩٩٠٥ كم ٢ ويعد شرق إفريقيا وحدة جغرافية متكاملة رغم تجزئتها السياسية ، كما يتميز هذا الإقليم بموارده الوفيرة ، إن الاستيطان الأوربي في هذا الإقليم فاق مثيله في غرب إفريقيا وذلك راجع إلى ملائمة ظروفه الطبيعية التي ساعدت على استيطان الأوربيين

والاسيويين به وقد ترتب على ذلك كثير من المشكلات الاجتماعية المعقدة

٥- إقليم جنوب إفريقيا : - تمتد إفريقيا الجنوبية إلى الجنوب من نيري كوينن والممبوجو، بمساحة تبلغ ٢.٧ مليون كم مربع، ويتكون من خمس وحدات سياسية . ويحضى هذا الإقليم بأهمية كبيرة على مستوى القارة، فهو يضم أكبر تجمع للأوروبيين في إفريقيا ، كذلك يتميز هذا الإقليم بترائه خاصة في جمهورية جنوب إفريقيا التي تعد أغنى دول القارة وأكثرها تقدماً فهي تسهم بمفردها بنحو ١١% من جملة الإنتاج المعدني في إفريقيا وانعكس ذلك على متوسط دخل الفرد الذي يصل ثلاثة أمثال متوسط القارة (١).

ترتيباً لذلك أصبحت أفريقيا محل مطامع الدول الاستعمارية إذ شهدت القارة عملية الاستكشاف والتغلغل الأوربي منذ القرن التاسع عشر واندفعت القوى الأوربية على تقسيم القارة الأفريقية ولاسيما بعد انعقاد مؤتمر برلين أو مؤتمر أفريقيا كما يرى البعض في العام (١٨٨٤-١٨٨٥) وفي غضون عقدين من الزمان كانت أفريقيا كلها تقريباً تحت نير الاستعمار الأوربي، وفيما يتعلق بالوضع السياسي والأمني في أفريقيا فخالف الاستعمار حالة من الفوضى وعدم الاستقرار مما شكل تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الأفريقي (٢).

فضلاً عن ما تمتاز القارة الإفريقية به من ضخامة احتياطياتها المعدني وتنوعه وبال جودة العالية لخاماتها المعدنية مثل الكروم والمنغنيز والبلاطين والألماس والذهب والفوسفات والبوكسيت والكوبالت واليورانيوم والنحاس وغيرها من المعادن . أما عن مصادر الطاقة والوقود وطبقاً للمعطيات الجيوفيزيائية والأبحاث الجيولوجية فإنه يتضح وجود عشرات المناطق المنتجة للبتروول في إفريقيا ، فقد ارتفعت الاحتياطيات النفطية في القارة من ٥٨.٧ مليار برميل عام ١٩٨٧ إلى ٣.٧٥ مليار برميل عام ١٩٩٧ ثم تصاعد الاحتياطي النفطي في القارة ليصل الى ١١٧.٥ مليار برميل عام ٢٠٠٧ (٣).

ثانياً / الأهمية الاقتصادية للقارة الإفريقية .

تتمتع القارة الإفريقية بأهمية إستراتيجية كبيرة من الناحية الاقتصادية ، لما تزخر به من موارد طبيعية حيوية تحتاجها الدول الصناعية الكبرى مثل النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن الثروة المعدنية كالذهب والماس والمنغنيز

والفوسفات، الأمر الذي جعل الدول تتجه نحو هذه القارة، لاسيما بعد ان انضمت الدول الأفريقية الى سباق الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي، وأصبحت مؤهلة لتأدية دور عالمي بارز في الاقتصاد العالمي، ولأجل التعرف وبدقة على أهمية القارة الأفريقية اقتصادياً لآبد من الاهتمام بانتاجها لمصادر الطاقة والاحتياطي المتوفر فيها، وثرواتها المعدنية واثار ذلك في التنافس الدولي للسيطرة عليها، وما يمكن ان يؤول اليه هذا التنافس مستقبلاً<sup>(١٤)</sup>.

فتأتي الأهمية الاقتصادية للقارة الأفريقية من كونها خزيناً استراتيجياً مهماً لمصادر الطاقة والمعادن التي تحتاجها الدول المتقدمة، لاسيما وان الطلب العالمي على هذه الثروات الطبيعية في تزايد مستمر وبالخصوص مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، ناهيك عن الأهمية البارزة للمعادن في العمليات الصناعية، ومن ثم اصبحت الدول الافريقية لا تستطيع استغلال ثروتها بسبب التحديات والصعوبات الداخلية التي تعاني منها اغلب دول القارة كالفقر والتخلف والامراض وغياب الاستقرار السياسي الذي جعل القارة بيئة أمنية مضطربة<sup>(١٥)</sup>.

إذ يتكون اقتصاد أفريقيا من التجارة والصناعة والزراعة والموارد البشرية فهي غنية جداً بمواردها على عكس سكانها، إذ يعدون أكثر سكان العالم فقرا ويعزو النمو الأخير الذي شهدته عدد كبير من دول القارة بسبب النمو في المبيعات من السلع والخدمات والتصنيع، وقد أثرت المتغيرات الإقليمية والدولية على اقتصاد أفريقيا بما في ذلك تقويض الاقتصاد الأفريقي في عام ٢٠١١، بسبب ما يسمى بثورات ( الربيع العربي ) بعد الانتعاش الأول الذي شهدته عقب الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ وتراجع مؤشر النمو بالقارة من ٥% عام (٢٠١٠) إلى ٣.٤% عام (٢٠١١)، وتسهم أفريقيا بنحو ٤% فقط من القيمة الكلية للمصادر والواردات في التجارة الدولية كما يتم تصدير ما يقارب الربع من الإنتاج الكلي للقارة إلى الخارج ويسهم النفط بأكثر من نصف الصادرات ثم تأتي سلع الكاكاو والبن والقطن والذهب والغاز الطبيعي على رأس قائمة الصادرات الأخرى<sup>(١٦)</sup>.

فشكلت حرفة الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الأفريقي والمصدر الأساس للدخل الذي يعيش عليه معظم سكان القارة، فالأغلبية الساحقة التي تقدر بـ ٨٠% من القوى العاملة في أفريقيا ذكورا وإناثا يعملون في الزراعة وتقدر نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي ٣٥% من مساحة



الواعدة بالنفط، بعد الاكتشافات الكبيرة في منطقة (خليج غينيا)، وهي الشريط الساحلي الواقع بين نيجيريا وأنجولا، والتي تشير التقارير إلى أنها تعد من أهم الاكتشافات النفطية في العالم خلال السنوات الخمس الأخيرة<sup>(٢٠)</sup>.

وترتيب الدول الإفريقية المنتجة للنفط أصبح منذ العام ٢٠٠١ كالآتي: نيجيريا، ليبيا، أنجولا، غينيا الاستوائية، الكونغو برازافيل، الجابون، الجزائر، مصر، الكاميرون، تونس. غير أن هذا الترتيب يتغير من عام لآخر حسب حجم الإنتاج، والاكتشافات النفطية الجديدة<sup>(٢١)</sup>. وبعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بلغ معدل إنتاج القارة من النفط ٣٦% مقابل ١٦% لباقي القارات، بزيادة في الإنتاج اليومي للقارة تقدر بـ (٩) ملايين برميل يومياً خلال عام ٢٠٠٦، بينما بلغ الاستهلاك الإفريقي<sup>(٢٢)</sup> (٣) ملايين برميل يومياً وفقاً لتقرير اللجنة الإفريقية للطاقة (أفراك)، وبلغت نسبة الإنتاج الإفريقي إلى الإنتاج العالمي ١٢% عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن تصل إلى ٣٠% بحلول ٢٠١٠، أما الاحتياطي الإفريقي فقد تنامي بشكل ملحوظ ليصل إلى ١١٤ مليار برميل عام ٢٠٠٧، وفقاً لما جاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أي بنسبة ٨% إلى الاحتياطي العالمي، مما يجعله يتفوق على الاحتياطي في بحر قزوين الذي لم يتجاوز ٣٣ مليار برميل، إلا أن هذا الاحتياطي يتركز في نيجيريا، حيث تصل نسبته فيها إلى ٧٠% من نسبة الاحتياطي الإفريقي للدول الأعضاء في منظمة (الدول المنتجة للنفط (أوبك)). ولهذا تسعى الدول الكبرى إلى وضع استراتيجية من شأنها تحقيق أقصى استفادة لها من النفط الإفريقي<sup>(٢٣)</sup>.

إذ يتميز النفط الإفريقي بتعدد أنواعه، حيث يوجد نحو ٤٠ نوعاً من خام النفط في القارة، كما يتسم معظم هذه الأنواع بجودته الفائقة، نظراً لانخفاض نسبة الكبريت فيها، وخفة وزنها، واحتوائها على نسب أكبر من الغاز والبنزين، كما يتمتع قطاع النفط في القارة بواحد من أسرع معدلات النمو في العالم. في هذا الإطار أصبح النفط الإفريقي محورياً للتنافس بين القوى الدولية، لاسيما أن معظمها يواجه موقف الاعتماد على الواردات لتوفير الاحتياجات من الطاقة، فأوروبا تستورد ٤٨% من احتياجاتها، كما أنها بحلول عام ٢٠٣٠ لن تغطي سوى ٣٠% من احتياجاتها من الطاقة، واليابان تستورد ٥٢% والولايات المتحدة تستورد ٥٣%. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٦٢% عام ٢٠٢٠. كما أصبحت الصين التي كانت تتمتع باكتفاء ذاتي من النفط، مستوردة له منذ عام ١٩٩٣، حيث إنها تستهلك

نحو ١١ مليون برميل يومياً، مما جعلها تحتل نحو المرتبة الثانية منذ عام ٢٠٠٣ بين الدول المستهلكة والمستوردة للنفط، وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك نحو ٤٠% من الاستهلاك العالمي للنفط<sup>(٢٣)</sup>.  
يعد النفط محور اهتمام العالم منذ اكتشافه وحتى الآن، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه قائماً في السنوات القادمة، وذلك للأسباب الآتية: -

- ١- تزايد الطلب العالمي على الطاقة، وارتفاع الأسعار، وهو ما يجعل هناك نوعاً من التنافس والتصارع على البترول والمناطق الغنية به.
- ٢- سياسات القوى الكبرى الخاصة بتأمين الطاقة، لأنها عصب الاقتصادات، ومن ثم أصبحت القضايا الخاصة بالطاقة توضع مباشرة في أولويات الأمن القومي لهذه البلدان، حيث أصبح أمن الطاقة شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى، كالحفاظ على مكانة الدولة، والتوسع في تأمين الحدود التي تشكل السياسة الخارجية للدول لاسيما القوة الصناعية<sup>(٢٤)</sup>. فالصراع بين الصين والولايات المتحدة وروسيا والعديد من القوى الصناعية الصاعدة أصبح حول مصادر الطاقة، فضلاً عن الأرباح الكبيرة التي تجنيها الشركات من وراء إنتاج وتوزيع هذا المصدر الحيوي الاستراتيجي.

فالتقل البترولي في إفريقيا فرض استراتيجيات للتعامل الدولي مع إفريقيا، مما تسبب في رفع وتيرة التنافس بين الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ذلك أن هذا البترول يتمتع بمزايا متعددة لا توجد في نطق مناطق أخرى، من أهمها:

- أن البترول الإفريقي أفضل في الجودة، وأحسن في النوعية من مثيله في الشرق الأوسط، نظر لاحتوائه على نسبة ضئيلة من الكبريت.
- البترول الإفريقي قريب من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا، إذ إن الساحل الغربي لأفريقيا من الساحل الشرقي على مسافة قريبة نسبياً للولايات المتحدة، مما يخفف من تكاليف النقل.
- أن الدول الإفريقية المنتجة للنفط، باستثناء نيجيريا وليبيا والجزائر، لا تنتمي إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تعمل على التحكم في أسعار النفط العالمية، مما يمكن هذه الدول من حرية الإنتاج.
- أن القارة الإفريقية من حيث الاستهلاك تعد أقل استهلاكاً من غيرها، مما يمكنها من تصدير الفائض.

- يتركز الاحتياطي النفطي الكبير في مواقع نفطية فوق الماء بعيدا عن الشاطئ، مما يجعله في مأمن من الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تتعرض لها تلك الدول (٢٠).  
ترتيباً لذلك تُعدُّ إفريقيا عملاقاً طاقياً بامتياز، إذ تحوز نحو ٥٠% من الطاقة الكهربائية، ولا يزال المستغلُّ منها في حدود ٢-٤% فقط فضلاً عن الطاقة الشمسية في الصحاري الإفريقية. وبأنقسام القارة الإفريقية نفطياً إلى خمس مناطق رئيسة: شمال إفريقيا، وشرق إفريقيا، ووسط إفريقيا، وغرب إفريقيا، وجنوب إفريقيا، فالجدول رقم (1) يبين أهم الاحتياطيات النفطية المؤكدة للدول النفطية في هذه الأقاليم والاحتياطيات النفطية المؤكدة فيها وفق آخر الإحصاءات المنشورة لوكالة الطاقة الدولية في عام ٢٠١٥. جدول رقم (1) (الاحتياطيات النفطية الإفريقية المؤكدة لعام ٢٠١٥ بالمليار برميل)

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

الدولة	٢٠١٥
١. ليبيا	٤٨
٢. نيجيريا	٣٧.٢
٣. انغولا	١٣.٥
٤. الجزائر	١٢.٢
٥. السودان	٦.٧
٦. مصر	٤.٤
٧. الغابون	٣.٧
٨. الكونغو برازافيل	١.٩
٩. تشاد	١.٥
١٠. تونس	٠.٤
١١. باقي دول أفريقيا	٠.٧
المجموع	١٢٨.٦

- International energy agency report , Oil Market report, 13 December 2015, internet, p19, link: [www.oilmarketreport.org](http://www.oilmarketreport.org)

أما حقيقة تنامي معدلات الانتاج اليومي وتزايد معدلات الاحتياطي الاكيدة وتدني معدلات الاستهلاك الداخلي، دليل على أن القارة الافريقية يمكن ان تمارس دورا عالميا بارزا في اسواق الطاقة العالمية مستقبلا فالجدول رقم



برميل يوميا عام ٢٠٠٩ حيث كانت تستهلك (٣٠٠) ألف برميل وتصدر (١.٥) مليون برميل وشكلت نسبة (٢.٩)% من التجارة النفطية العالمية ، لكن الإنتاج تراجع بسبب الاضطرابات السياسية التي حدثت في ليبيا ليصل الى (٨٠) ألف برميل يوميا في شهر أيلول من عام ٢٠١١ ثم بدأ بالارتفاع الى ما يقارب (٣٥٠) ألف برميل في شهر تشرين الأول من العام نفسه ثم الى (٥٥٠) الف برميل في شهر تشرين الثاني من نفس العام .أما بالنسبة للجزائر فإن أنتاجها النفطي في القارة وصل الى (١.٣) مليون برميل في عام ٢٠٠٦ ، ثم وصل الى (١.٨٠٩) مليون برميل يوميا عام ٢٠١٠ ثم بلغ إنتاجها (١.٢٩) مليون برميل عام ٢٠١١ ، اما مصر بإنتاج (٧١٠) الف برميل عام ٢٠٠٧ ، ثم بلغ إنتاجها عام ٢٠١٠ (٧٣٦) الف برميل يوميا ليستمر على نفس الإنتاج لعام ٢٠١١<sup>(٢٧)</sup> . أما جنوب أفريقيا تعد من الدول الأفريقية الفقيرة في الحقول النفطية، لكنها تعد من اهم الدول السباقة في انتاج النفط من الفحم الحجري وهذا دفعها الى الاهتمام بهذه الصناعة وتطويرها، لاسيما وانه تتوفر فيها كميات كبيرة من هذه المادة الحيوية.

ترتبا لما تقدم يمكن القول أن أفريقيا يمكن لها ان تكون القارة الواعدة التي تضم اقتصاديات ذات نمو متسارع أن تستفيد من عوائد مخزونها النفطي "الاستثنائي"، الذي توجها خلال السنوات الأخيرة في صدارة منتجي الطاقة على المستوى العالمي، وهي المكانة الآخذة في التعزز أكثر مع كل الاكتشافات الجديدة في السواحل الغربية والشرقية للقارة، خصوصا حين أسهمت هذه الاحتياطات العملاقة في وضع حدٍ لفرضيات سبق أن تحدّثت عنها دراسات وتقارير عدة حول "غروب الطاقة"، وقرب نفاد احتياطات النفط على مستوى العالم .

## ٢- الغاز الطبيعي :

تعد القارة الأفريقية من المناطق ذات الأهمية المتصاعدة في حقل الغاز الطبيعي سواء على صعيد الاحتياطي ضمن دائرة الدول الاكبر من حيث الاحتياطي الأفريقي العام وهي (نيجيريا، الجزائر، مصر، ليبيا، أنغولا، السودان، تونس) الذي قدر عام ٢٠٠٩ بـ (١٤.٢١٣) تريليون متر مكعب من أصل الاحتياطي العالمي البالغ خلال العام نفسه (١٨٨.٠٩٦) تريليون متر مكعب، أي ما يعادل ٧% من أصل الاحتياطي العالمي<sup>(٢٨)</sup>. او على صعيد الإنتاج الذي وصل في عام ٢٠٠٨ ضمن دائرة الدول الأكثر إنتاجا وهي (الجزائر، مصر، نيجيريا، ليبيا، تونس) الى (١٨٤.٧٧٧) مليار متر مكعب من أصل الإنتاج العالمي البالغ (٢,٩٤٢,٠٢٧) تريلون متر مكعب، أي ما يعادل (٧,٦)% من حجم الإنتاج العالمي. إذ قدر احتياطي





بلغ إنتاج السودان من الذهب ٧٤ طن ليصبح عاشر أكبر منتج في العالم وثالث أكبر منتج أفريقي بعد جنوب أفريقيا وغانا وكان حجم إنتاجه للذهب عام ٢٠١٠ (٩٠٠,١ كغم) . إذ بلغ إنتاج تنزانيا (١٨٠ ألف قيراط) من الماس في عام ٢٠١٠، وعلى الرغم من فقر هذه الدول لموارد الطاقة، إلا أن المعادن الرئيسية المكتشفة هي النحاس والفوسفات في أوغندا، الماس والذهب في تنزانيا، والقصدير في رواندا وأوغندا وتنزانيا والنيترين في كينيا، واكتشفت خامات الحديد في (كيجيزي) في أوغندا باحتياطات تبلغ نحو (٣٠ مليون طن) على درجة عالية من الجودة ويعد النحاس ثالث تصديرات أوغندا. والجدول رقم (٦) يبين حجم إنتاج الذهب لدول القرن الأفريقي للعام ٢٠١٠ (٣١).

جدول (٥) إنتاج الذهب لدول القرن الأفريقي للعام (٢٠١٠) (قيمة الكيلو غرام)

الدولة	تنزانيا	كينيا	بورندي	اريتريا	أوغندا	رواندا
الإنتاج	٣٩.٠٠٠	١.١٠٠	٠.٧٦٠	٠.٣٥	٠.٢٤	٠.٢٠

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على :

- رسل ياسين مزعل ، التنافس الدولي على الطاقة في أفريقيا بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢ .

إن التحديات المزمنة للقارة الإفريقية في مجال تحقيق الوصول لطاقة نظيفة وميسورة ومستدامة في عالم يواجه تضاؤل الموارد، وتحديات مناخية متنامية باتت تمثل الانشغالات الأساسية في القرن الحادي والعشرين، حيث يُعدُّ واقع العجز في مجال التغطية الكهربائية في بلدان إفريقيا أحد أكثر الأوضاع مأساوية على مستوى العالم، على الرغم من الجهود المبذولة في القارة حاليًا في مجال توصيل الطاقة.

بالتالي هذا ما جعل القارة تدخل في مضمار التنافس الدولي المحموم لتأمين تلك الثروات التي لا تستطيع الدول الإفريقية استغلالها بسبب التحديات والصعوبات الداخلية التي تعاني منها اغلب دول القارة كالفقر والتخلف والأمراض وغياب الاستقرار السياسي الذي جعل القارة بيئة امنية مضطربة . فعندما يُصبح النفط هو المهيمن على صادرات الدولة بشكل مباشر، تُصبح الدولة بذلك الفاعل الاقتصادي الأكثر قوّة ، فالعائدات النفطية في الدول النامية تحدُّ من التطور الاقتصادي والاجتماعي، خاصة عندما تكون شركات النفط مملوكة للدولة، مما يعطي الحكام حرية التصرف في العائدات المالية



الاستعمارية القديمة وحماية المصالح في الدول الأفريقية كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية لاسيما فرنسا<sup>(٣٥)</sup>.

شكلت الدوافع الجيوستراتيجية والاقتصادية والأمنية محورا مهماً في استقطاب الدول المتقدمة للاستفادة من ثروات القارة ومواردها الطبيعية، مما أدى الى اشتداد المنافسة في القارة واعتماد سياسة الهيمنة والتهميش كآلية لإقصاء الآخر. وقد ارتبط هذا بالدول المتنافسة من جانب، وبالدول الأفريقية من جانب آخر، حيث اعتمدت الدول الغربية على عدة طرق لاستمالة الدول الأفريقية للوقوف إلى جانبها وربطها بعلاقات سياسية واقتصادية غير متكافئة تحقيقاً لمصالحها، كسياسة المعونات والقروض، والمساعدات الإنسانية، ومساعدة الدول في التحول الى النموذج الديمقراطي، في حين ان الدول الأفريقية كانت هي التي تحدد مع من تفق، لكن هذا الهامش من الاختيار غالباً ما كان يصطدم بمشكلات ومعوقات تمنع ذلك، كالفقر، والمجاعة، وسوء التخطيط السياسي والاقتصادي.

إن القارة الأفريقية تحتل في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية موقعاً مهماً ، خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في إطار "الحرب على الإرهاب"، وتأمين الممرات المائية العالمية في البحر الأحمر والمحيط الهندي بما يخدم المصالح الأمريكية، فضلاً عن تأمين الوصول إلى منابع النفط والمواد الخام. وعليه استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية من أجل تأمين النفط الإفريقية كالتواجد العسكري المباشر في المنطقة<sup>(٣٦)</sup>.

كما ان التكالب الجديد على إفريقيا ارتبط أساساً بالدور الصيني تحديداً منذ أعوام التسعينيات، وسعيها الدؤوب للحصول على النفط الخام وفتح أسواق جديدة، فالتحرك الصيني الجديد في القارة، والذي يعتمد على فكرة "التغيير الناعم"، أخذ ينحى جانباً عوامل السياسة والإيدولوجيا، وذلك مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة. حيث اعتمدت لنفسها إستراتيجية جديدة تمثلت في "تنويع مصادر النفط" مع إعطاء إفريقيا أولوية جيوبوليتيكية في هذه الإستراتيجية، وعلى الرغم من أن هذه الإستراتيجية لها مظهر اقتصادي، إلا أنها تتمتع بقيمة أخرى من الناحية الإستراتيجية، ذلك أن التوجه الصيني نحو الطاقة الإفريقية إنما يتم في إطار إستراتيجية أكبر وهي إستراتيجية المساعدات مقابل النفط "Aid - For - Oil"، ونظراً لوجود احتياطات نفطية مهمة في إفريقيا فإن الصين لم تأل جهداً في تجنيد مواردها

الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف ضمان السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في القارة، حيث تحصل الصين على ٢٥% من واردتها النفطية من إفريقيا<sup>(٣٧)</sup>.

لقد شجعت الصين محاولات تحقيق تنمية اقتصادية داخل القارة الإفريقية، وذلك من خلال تقديم قروض منخفضة الفائدة، وإعفاء بعض الدول من الديون، ووضع تعريفات جمركية تفصيلية، وإقامة مشروعات لتحسين البنية الأساسية، وكانت الصين مصدراً مهماً للأسلحة التي حصلت عليها بعض دول القرن الإفريقي مثل الصومال، وإريتريا، وإثيوبيا، وربما يمثل الاهتمام الأمريكي والصيني المتزايد بالقارة الإفريقية تدخلاً بالطبع في مناطق النفوذ الأوروبية التقليدية، خاصة النفوذ الفرنسي، ففي منطقة القرن الإفريقي بدأ هذا الأمر جلياً في حال التنافس الأمريكي - الفرنسي حول دولة جيبوتي ذات الأهمية الإستراتيجية، نظراً لاحتلالها موقعاً متقدماً في منطقة بحرية يمر عبرها ربع إنتاج العالم من النفط، فضلاً عن وجودها على الشريط الإستراتيجي بين الساحل والقرن الإفريقي الذي تسعى واشنطن إلى فرض الأمن فيه. وعلى الرغم من احتفاظ فرنسا بقاعدتها العسكرية الأساسية هناك (كامب لموان) فإن النفوذ الأمريكي في جيبوتي في تنام مستمر<sup>(٣٨)</sup>.

المبحث الثاني / المعوقات الداخلية واثرها على مستقبل مصادر الطاقة في القارة الإفريقية.

تعكس القارة الإفريقية طبيعة صراعية بالغة التعقيد، إذ تشهد المنطقة أنماط من الحروب الأهلية والإقليمية والنزاعات الحدودية والتوترات القبلية، فضلاً عن الصراعات على الموارد الطبيعية وعند القراءة الواقعية للمنطقة نجد من بينها الآتي :-

أولاً / الاضطرابات السياسية .

شهدت القارة تغييرات سياسية عكست خطورة عملية تداول السلطة وإشكالية الخلافات السياسية، في ظل التطورات التي أفرزتها المنطقة المتمثلة بظهور جيل جديد من القادة تولوا السلطة عن طريق القوة والانقلابات العسكرية ومحاولتهم اكتساب الشرعية عبر الدفاع عن المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، ولقد أفضت عمليات الاقتتال المسلح داخل حدود كثيرة من دول القارة الإفريقية إلى تكريس عدم الاستقرار السياسي للنظم السياسية القائمة<sup>(٣٩)</sup>. لذلك جاءت المتغيرات السياسية والحدودية كالآتي :-

## ١- الانقلابات العسكرية /

تعد الدول الافريقية من اكثر الدول التي شهدت انقلابات عسكرية في العالم ، فقد جرت اول محاولة انقلاب في عام ١٩٦٠ في اثيوبيا وبعدها في توغو عام ١٩٦٣ ثم توالى الانقلابات حتى زادت على اكثر من (٩٠) انقلاب منذ استقلالها (الدول الافريقية) الى الان ، الا اذا اكرهت على ذلك ومن ثم اصبحت القوة العسكرية هي الاداة الاهم في التغيير السياسي والاسلوب الناجح بالحكم في مثل هذه الدول<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من تراجع وانسحاب المؤسسة الامنية والعسكرية من الحياة السياسية ، الا ان ذلك لاينفي تأثير المؤسسة العسكرية في صياغة ورسم معالم النظم السياسية الافريقية .

أما الاضطرابات السياسية تتمثل في ابتعاد الدول الافريقية كل البعد عن النظم الديمقراطية العالمية بسبب مجموعة من العوائق والقيود التي تعترض عمليات تعزيز التحول الديمقراطي الجديد في افريقيا ومن اهم هذه العوائق هي<sup>(١)</sup>:

- الصراعات الاجتماعية التي ادت الى تدهور الاستقرار السياسي وان استمرار هذه الصراعات انعكس في فشل التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية في تيرير شرعية وجودها من خلال برامج اجتماعية واقتصادية منفصلة عما تطرحه النخبة الحاكمة .
- انتشار الفقر بين قطاعات واسعة من المجتمعات الافريقية ، جعل الجميع ينظر الى المنصب العام بوصفه طوق النجاة من واقع الفقر ، مما يبرر انغماس كثير من الافارقة السياسيين في ممارسات لايتفق وجوهر منظومة التنمية الذي تحتاجه القارة ، بقدر المنفعة الشخصية او الانية المستعجلة .
- اساءة استغلال العملية الانتخابية وجهاز الدولة ، فمن الامور المألوفة في الواقع الافريقي ان جهاز الدولة يستخدم بصورة احادية وعنيفة مثل تحويل العملية الانتخابية الى مجرد (لعبة سياسية) تقوم على الغش والتزوير ويصبح التصويت مجرد اجراء فارغ المضمون .
- غياب المؤسسات اللازمة لتعزيز عمليات التحول الديمقراطي ، فالاجهزة الامنية في الدول الافريقية عادة ما تقوم بقمع المعارضة .

٢- الصراعات الحدودية / شهدت المنطقة الكثير من الصراعات وهي حروب وقعت بين الدول الأفريقية بشكل عام وبعد أن حصلت تلك الدول على

استقلالها السياسي<sup>(٤٢)</sup>. كصراعات المنطقة (الصراع الأثيوبي - الاريتري ١٩٩١) والصراع بين الطرفين حول المناطق الحدودية (بادمي شيرارو زالامببسا اليتينا ايجا تسورونا ، بيوري - بالقرب من ميناء عصب - بارينتو ، سينافي )، إذ أثارت هذه القضايا قلق الدول الإقليمية وبخاصة المظلة على البحر الأحمر ، كما جذبت اهتمام بعض الدول الكبرى التي لها مصالح في المنطقة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا<sup>(٤٣)</sup>.

٣- الحروب الأهلية / حظي القرن الأفريقي بهذا النوع من الحروب التي عادة ماتكون صادرة عن التعدد الديني واللغوي والثقافي الواضح في أفريقيا ككل فهي تمتلك نحو ٣٣% من جملة اللغات الحية في العالم ، مجموعها حوالي ٢١٠٠ لغة بينما لا يتجاوز سكانها نسبة ١٠% من مجموع سكان العالم، وشهدت منطقة القرن الأفريقي وبخاصة بعد نهاية الحرب الباردة موجة عارمة من الصراعات الداخلية ذات الطابع الإثني، فقد تضافرت مجموعة من العوامل وأسهمت في خلق وتأجيج الصراعات الداخلية، ومن هذه العوامل الاختلافات العرقية والسياسات الاستعمارية وسياسات الحكم الوطني ، فضلا عن الدور الإقليمي والدولي في الصراع ، وفي المقابل أدى سلوك صانع القرار السياسي الخارجي الأثيوبي ( وتنصف أنظمة أثيوبيا بديانتها المسيحية ) تجاه الشعب الاريتري والشعوب المسلمة داخل أثيوبيا، التي تصل نسبتهم بحدود ٦٥% التي امتازت بالعنصرية في تغذية الصراعات الدائرة في المنطقة<sup>(٤٤)</sup>. وكذلك الحركات السياسية العسكرية التي كانت معظمها على أسس قبلية وعشائرية في الصومال التي ذهبت بالبلاد إلى هاوية عدم الاستقرار الأمني وكثيرة هي الصراعات من هذا النوع التي أدت في زيادة الاضطراب السياسي في الصومال وتداعياتها على المنطقة<sup>(٤٥)</sup>.

٤- قضية المياه / تعد قضية المياه من القضايا الحيوية التي تشغل دول حوض النيل وبخاصة دولتي المصب ( مصر والسودان) وكان لسعي دول حوض النيل الحثيث للتسابق في الحفاظ على حصصها من نهر النيل أو زيادتها بعد سياسات التنمية الزراعية والصناعية التي تتطلع إليها دول المنبع ، والتي تتطلب بناء السدود على البحيرات ذاتها وعلى بعض روافد النهر<sup>(٤٦)</sup>.

أذ نشبت بين هذه الدول صراع مستمر حول المياه وقد أخذ الصراع في كثير من الأحيان أبعادا سياسية، إذ تم تسييس المياه واستخدامها كوسيلة ضغط على بعض دول الحوض ، وتمثلت الصراعات مثلا في عام ٢٠٠٤ عندما أعلن وزير المياه التنزاني أنه في ظل حاجة المواطنين التنزانيين إلى المياه لن تقف الحكومة دون حراك بينما تقبع بحيرة فيكتوريا أمامها وفي ذات العام دعا الرئيس الاوغندي مجددا إلى إعادة النظر في اتفاقية ١٩٢٩ ( وهي الاتفاقية المبرمة بين مصر والسودان في عهد الاحتلال البريطاني والتي تنص على ضرورة المراعاة الكاملة لمصالح مصر المائية وعدم الإضرار بحقوقها الطبيعية في مياه النيل ) ، وأكد المتحدث باسم وزارة الموارد المائية الأثيوبية في ٢٠٠٤ أن أثيوبيا لديها تحفظات على معاهدة عام ١٩٢٩ لأنها حرمت العديد من الدول التي تقع على ضفاف النيل من استخدام مياهه. وجرت بعد العام ٢٠٠٤ اجتماعات لدول حوض النيل حول إعادة تقسيم مياه نهر النيل<sup>(٧)</sup>.

#### ثانياً / المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

إن الفقر الشديد يضرب أغلب أجزاء أفريقيا وفي أجزاء واسعة ، إذ تتعرض لموجات من الجفاف والمجاعة المهلكة إذ بلغت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر ( ٣٧٠ دولار للفرد ) في السنة نحو ٤٧% من سكان أفريقيا بينما النسبة العامة ككل ( ٣٣% )، وعلى مستوى الدول الأفريقية ووفقا لتصنيف الموارد بتقرير البنك الدولي للتنمية في العالم عام ١٩٩٤ وصل عدد الدول الأفريقية المنخفضة الدخل (٦٧٥ دولار فاقل للفرد) الى ٣٥ دولة على مستوى العالم وهو أعلى رقم في عدد الدول الفقراء تبلغه أفريقيا عام ١٩٩٥ مقارنة بالسنوات السابقة ، وحاليا تحتل دولة جنوب السودان المراتب الدنيا في نسب ارتفاع الفقر بين سكانها<sup>(٨)</sup>.

إن معدل النمو الاقتصادي في أفريقيا يقتصر على قطاعات عنصر راس المال ، أما الزراعة التي يعمل بها غالبية السكان في الدول الأفريقية ، فإنها عانت من معدلات نمو منخفضة وهو ما يشير الى أنها لم توفر فرصا حقيقية للعمل والأمن الاقتصادي للسكان ولاسيما الذين يعيشون منهم في المناطق الزراعية. إذ يعرقل الوضع الأمني المتردي ونقص وسائل النقل والطرق والأنشطة الاقتصادية ، فضلا عن تحويل ميزانية الدولة للتسلح غير القانوني وارتفاع مؤشر التضخم ولجوء بعض الأفراد في الحكومات النظامية إلى استنفاغ البقية الباقية من الخزينة الوطنية للمصلحة الخاصة في ظروف

الحرب والفوضى العامة، كذلك فإن الميزانيات المرصودة لإعادة البناء بعد الحرب تعوق التطور ، وتعود بالدولة إلى الوراء في مسيرتها التنموية، يمكن القول أن دول القارة الأفريقية تتشابه في خصائصها الاقتصادية والتي يصفها البعض بـ (الاقتصاد الهش) نتيجة الأسباب الاتية (٤٩):-

❖ ضعف البنية التحتية المادية وغير المادية : لا تملك دول القرن الأفريقي سوى ( ٨ أمتار) من الطرق المرصوفة لكل كيلو متر مربع ، بينما تملك الدول غير هشة الاقتصاد أو الدول المتطورة ١٨ متر .

❖ تركيز الصادرات : إذ يبلغ مؤشر تنوع الصادرات أقل من نصف نظيره في الدول المتقدمة إذ تعتمد هذه الدول بشكل أساس على تصدير المواد الأولية ففي عام ٢٠٠٦ شكلت المنتجات الأولية في المتوسط أكثر من ٨٠% من إجمالي الصادرات وكانت ٣٠% منها عبارة عن وقود .

❖ زيادة التعرض لخطر نشوب نزاعات مسلحة .

❖ تفاوت النمو : وسجلت هذه الدول نمواً بلغت نسبته حوالي ٤% سنوياً ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ .

❖ معدلات الدخل : يتراوح الدخل الحقيقي للفرد الذي بلغ متوسطه ٦٧٥ دولار في عام ٢٠٠٨ وقد أدى التركيز على البيروقراطيات الحكومية إلى إضعاف الاقتصاد ، وتم التركيز على المشاريع الصناعية التي تتطلب أموالاً طائلة مما دفع الدول إلى الاقتراض الخارجي وأدى هذا إلى خلق (طبقة المقاولين وأصحاب المشاريع) والتركيز على الصناعات غير الكفاءة وكان الاقتراض كبير جداً لدرجة أن خدمة الدين كانت نسبتها ( ٢٥% ) من عائدات التصدير (٥٠).

فضلاً عن إن الحصول على المعونات الأجنبية لتنفيذ برامج تنموية وتكاملية أدت إلى سيطرة المانحين الخارجيين على هذه البرامج وبفضل المانحون الاقتصاد على تمويل المشروعات الثانوية داخل التكتل الإقليمي ، مما يعرقل عمل التكتلات ويحدث تفاوتاً في توزيع المنافع على حساب التكامل ، وكذلك تعاني المؤسسات الاقتصادية من ضعف نظم المعلومات التي توفر معرفة بفرص التجارة الإقليمية والدولية والنقص في الخبرات الفنية وضعف التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والتقدم في الاتصالات (٥١). فالقارة الأفريقية تزخر بالموارد الطبيعية وغناها بالثروة الزراعية والحيوانية ، فضلاً عن المواد الخام والنفط إلا إن سوء إدارة المؤسسات الاقتصادية وعدم وضوح

فلسفة الاقتصاد ولكثرة الصراعات الداخلية أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول والتخلف عن البرامج التنموية.

مع بداية القرن الحادي والعشرين هناك ما يزيد على ٥٠% من سكان أفريقيا ما يزالون وبكل بساطة على حافة العيش مع الفقر المستمر وسوء التغذية والأمراض والسكن غير اللائق وبلا عمل ثابت ، إذ لم تشهد أفريقيا تحسنا مع نهاية القرن العشرين فقد استمرت صحة الشعوب الأفريقية تحصدتها الملاريا والآثار المدمرة لوباء (الايذز) وظهور وباء السل من جديد. (٢) فضلا عن أن هذه الشعوب تعاني من أزمة الهوية إذ إن السكان الأصليين هم ممن يعيشون أما من الرعي التقليدي ، أو الصيد البري وجمع الثمار وقد عانت هذه الطبقة من التهميش مما جعل هولاء للمطالبة بحقوقهم كشعوب أصلية والتحدي الرئيس الذي يواجه الرعاة هو عدم الاعتراف بالحقوق والحيازة للأراضي للشعوب الأصلية لمكيتها(٣) .

إن صيغة الأنظمة السياسية وطبيعتها كانت سببا في تقسيم بعضها ، وأن خطر تقسيم الدول ناتج أساسا من انقسامها إلى مجتمعات لها هوية فرعية، كما هو الحال في السودان والقبائل الصومالية إذ مثل الافتقار إلى الاستقرار السياسي عاملاً إضافياً في زيادة مشكلات القرن الأفريقي ، فقلما تضمنت هذه المشكلات مبادئ الحكم الجيد وحقوق الإنسان وعدم المساواة والتمييز العنصري والقبلي التي تعد أسباب أساس للصراع وعدم الأمن وانعدام الاستقرار السياسي ، ويمثل تردي مستوى البنية الأساس في كثير من مؤسسات هذه الدول وأجهزتها احد معوقات التنمية والنهوض بالواقع المتردي ، إذ تشير الدراسات إلى عقبات تعيق التنمية مثل انقطاع التيار الكهربائي وعدم توافر التجهيزات والمعدات والأدوات المكتبية اللازمة لمؤسسات الدولة وقلة أو عدم توافر وسائل النقل والاتصالات الجيدة بين مؤسسات الدولة ، فضلا عن نقص الكوادر الفنية وضعف الموجود منها في ظل انتشار المحسوبية والوساطة وتفشي ظاهرة الرشوة والفساد الإداري(٤) .

كثرة النزاعات والمشاكل في ظل غياب المنظمات الدولية او عجزها عن القيام بدور ما لايقافها ، دفع بعض الدول الأفريقية للاستعانة باطراف دولية ممازاد من حجم التدخل الاجنبي وفضلا عن زيادة مضطربة بالانفاق العسكري من اجل الحصول على الاسلحة في وقت تكون فيه هذه الدول بحاجة ماسة الى هذه المبالغ لتأمين الغذاء او انعاش اقتصادها المتدهور.

## المبحث الثالث/التحديات الدولية لمستقبل مصادر الطاقة في القارة الافريقية .

لقد باتت الطاقة عاملاً استراتيجياً يحدد الشراكات والمنافسات في العلاقات الدولية، وأصبح تأمينها يرتبط بالأمن القومي للدول المتنافسة لأنها تعد عصب الحياة الاقتصادية والتقدم في كافة المجالات وسيؤثر موضوع امن الطاقة من عدمه في الطريقة التي ترتبط بها دول بعدة دول اخرى ، كالولايات المتحدة الأمريكية بكل من الصين وفرنسا وبالكيفية التي تسعى بها كل دولة في موازنة وإدارة علاقات مصالحها ونفوذها الاستراتيجي، وانه قل ما نشهد صعوداً متزامناً لقوتين عظميين جديدتين في القارة نفسها(°).

إن القلق الشديد من النقص في الطاقة العالمية دفع الدول إلى السعي نحو طرق متعددة شرعية وغير شرعية من أجل تأمين امدادات الطاقة، ودفعت بدول كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا الى التنافس على الطاقة في القارة الأفريقية التي تعد خزيناً استراتيجياً لها، والتي ما زالت معدلاته الحقيقية غير محددة عالمياً بسبب بعض المشاكل الأمنية والترسبات الطينية التي تعيق عمليات الكشف عن الثروات الكامنة في باطنها، لذلك تسعى الدول المتنافسة الى إحكام السيطرة على القارة والتحكم بمناجم النفط والغاز سعياً للحد من هامش الآخرين في القارة لضمان انسياقها وبعد الاستفادة القصوى من ثرواتها وفق ما تراه الدول المتنافسة وجعل القارة تعاني من مشاكلها كالفقر والتخلف وعدم الاستقرار السياسي والأمني والأمراض.

بالمقابل فإن أفريقيا والتي تصنف من الدول النامية التي تعتمد في تطورها على الدول الكبرى يمكن ان تمارس دوراً ما في سباق تحديد حجم الدول الكبرى او تعزيز قدراتها وتوفير السبل اللازمة لتحديد مكانتها الدولية وفعاليتها وذلك حسب طبيعة قبول سياسات طرف دولي ما على حساب طرف اخر. وبالتالي تساهم أفريقيا عبر ما تمتلكه من ثروات وامتيازات ترجح بها طرف دولي منافس ومقبول أفريقيا على حساب الطرف الآخر.

اولاً / التوجهات العالمية حيال القارة الافريقية في ظل تغييرات البيئة الدولية .

بدأت الحجج الكثيرة تسبق تحركات الدول الكبرى في القارة الافريقية ك(محرابة الإرهاب، حماية حقوق الإنسان، معالجة الفقر، تقديم المساعدات الإنسانية، تحقيق التنمية، مشاكل التسليح) وباتت تشكل القارة محور التنافس على الصعد كافة ، فهي مصدراً مهماً من مصادر الطاقة العالمية وعصب

الحياة الاقتصادية والعسكرية في المجالات المختلفة، لهذا بدأت الدول المتنافسة استخدام وسائل متنوعة لتحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة في القارة الأفريقية، لكن الهدف الأكثر وضوحا وقد يكون المعلن من جميع الدول المتنافسة هو (أن القارة الأفريقية خزين هائل ومستودع ضخم من الثروات الطبيعية وأهمها مصادر الطاقة الحيوية) (١). لان الهدف هو (الطاقة) فان الوسائل تعددت لتحقيقه كالوسائل (السياسية، والاقتصادية، والأمنية) ، لذلك سيتم التركيز على تلك الوسائل التي يمكن من خلالها الوصول إلى الهدف الرئيس، مركزين على الدول الأكثر نفادا، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا.

#### ١- التوجه الأمريكي

تتطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من الاعتماد على البترول الإفريقي مما يجعلها تسعى للسيطرة على المخزون العالمي للنفط، وهذا ما دعاها إلى محاصرة النفوذ الأوروبي في القارة الإفريقية، ومواجهة التحرك الصيني، والسيطرة على العراق، والاقتراب من بحر قزوين بعد إسقاط نظام طالبان عام ٢٠٠١م. فإفريقيا جنوب الصحراء توفر خمس واردات الولايات المتحدة من النفط ، مما يعني أن واردات الولايات المتحدة من هذا النفط سوف تفوق وارداتها النفطية من الخليج العربي. ويتوقع أن يصبح قدر بنحو خليج غينيا، الذي يحتوي على احتياطي ٢٤ مليار برميل، المركز الأول في إنتاج النفط خارج الحدود .

فقد أثرت الولايات المتحدة الاعتماد على نصف القارة الغربي للحصول على ٥٠% من وارداتها النفطية من الخارج وعليه، فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات من أجل تأمين النفط الإفريقي وضمان تدفقه إليها دون أي عقبات أو مشاكل، خاصة مع وجود تهديدات متزايدة يتعرض لها هذا النفط لأسباب داخلية وخارجية، والتنافس الدولي الشرس على موارد النفط في إفريقيا، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى عدة أدوات رئيسية، منها:-

١- العمل على تسوية النزاعات وإنهاء الاضطرابات الداخلية، خاصة في مناطق إنتاج النفط وأذ لعبت الولايات المتحدة دور في التوصل لتسوية صراعات مزمنة مثل (أنجولا) فقد انتهى الصراع بني حركة يونيتا والحكومة في ٢٠٠٢، وليبيريا عام ٢٠٠٣، وتدعيم مفاوضات السلام في السودان خلال ٢٠٠٣، وتأبيدها لاتفاق السلام في بوروندي ٢٠٠٣ ، كما

- لعبت الشركات الأمريكية دور في احتواء الاضطرابات الطائفية التي نشبت في الشمال النيجيري عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢، وذلك من أجل الحفاظ على مصاحلها النفطية، كما ضاعفت الإدارة من مساعداتها الاقتصادية والفنية والعسكرية لنيجيريا من ١٠ إلى ٤٠ مليون دولار<sup>(٧)</sup>.
- ٢- تنشيط الاستثمارات الأمريكية في النفط الإفريقي، كذلك قامت الولايات المتحدة بزيادة مساعدات التنمية الخارجية إلى بلدان جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا إلى أكثر من ٤.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣، ويتوقع مضاعفة المساعدات إلى الدول التي تجري إصلاحات اقتصادية وسياسية عام ٢٠١٠. كما قدمت الولايات دعماً مهماً لدول القارة، حيث ضخت شركات النفط الأمريكية ١٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤، بهدف الوصول بالانتاج الانجولي من النفط إلى ٣.٢ مليون برميل يومياً وسعت لتطوير حجم التجارة مع القارة والذي بلغ خمسة مليارات دولار عام ٢٠٠٤.
- ٣- تدعيم الشراكة الاقتصادية، وهو ما تجسد من خلال قانون النمو والفرص في إفريقيا الذي تم التصديق عليه من الكونجرس في عام ٢٠٠١، والذي يقوم على فرض عدة شروط تتعلق بمحاربة الفساد، وتقليل الدعم الحكومي، مقابل إعطاء معاملة تفضيلية لصادرات الدول الإفريقية إلى الولايات المتحدة، فضلاً عن تنشيط دور المنظمات الدولية غير الحكومية، التي تمولها الولايات المتحدة للعب دور في مشاكل القارة السياسية والاقتصادية، لاسيما في ضوء تراجع الدول الإفريقية وعدم قدرتها على التعامل مع هذه المشكلات، كما أن هذه المنظمات قد توفر أداة للتدخل بشكل غير مكلف للولايات المتحدة في مناطق الصراع داخل القارة. فضلاً عن تشكيل مجموعة المبادرة الأمريكية وشركات القطاع الخاص، وأصدرت هذه المجموعة كتاب بعنوان (النفط الإفريقي أولوية للأمن القومي الأمريكي وللتنمية الإفريقية)، يدعو إلى اتخاذ سياسات معينة لتأمين مصالحها النفطية في إفريقيا، منها زيادة التسهيلات الجمركية الأمريكية للمنتجات الإفريقية.
- ٤- تكثيف الزيارات السياسية إلى إفريقيا، و تكثيف الوجود العسكري الأمريكي لتأمين منابع النفط وضمان تدفقه إليها، وتشير (استراتيجية الطاقة القومية) إلى ضرورة أن يكون هناك قواعد عسكرية على جميع منافذ النفط من كازاخستان إلى أنجولا في إفريقيا، لذا توجد قوات أمريكية

- في الساحل الغربي لأفريقيا ، فضلا عن إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الإفريقية.
- مما تقدم يمكن القول ان المساعي الأمريكية للسيطرة على مصادر الطاقة في أفريقيا سيسهل عليها الإمساك بعصب الاقتصاد العالمي . ومن ثم منافسة القوى الاقتصادية العالمية في القرن الحادي والعشرين ، لتضمن هيمنتها على العالم لأطول مدة ممكنة، لذا جاءت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا وفي ظل المتغيرات سعت الى(^):
- ازدياد أهمية المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية في عصر العولمة الأمريكية، فالمحددات الاتية تشمل الموقع الاستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة تدفع دوما الى التأكيد على أهمية أفريقيا في منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية.
  - تغيير الصورة الذهنية الخاصة بأفريقيا من التخلف والتي ظلت مسيطرة على مدة طويلة الى التحضر والتطوير والتنمية في المجال الاقتصادي والسياسي، ووصول عدد من القيادات الجديدة الى السلطة التي حاولت ان تدعم وأصر العلاقة مع الولايات المتحدة وقد اكسب ذلك تزايد الاهتمام الأمريكي بغزو القارة الأفريقية.
  - تغيير ادراك الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعاني منها مناطق معينة في أفريقيا، مثل دول الجنوب الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى وشرق أفريقيا وقد أدركت بعض مراكز صنع القرار الأمريكي أهمية تحقيق الاستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الاقتصادي في أفريقيا بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة، لاسيما وان أمريكا بعد المتغيرات أصبحت المهيمنة على الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
  - اعادة تقويم السياسة الفرنسية في أفريقيا، حيث أصبحت الحكومة الفرنسية تسعى الى انتهاج سياسة أكثر قارية، وهو ما تمثل في اجتماعات القمة الفرنسية الإفريقية (الفرانكفونية) التي أصبحت تضم دولا غير ناطقة بالفرنسية في نفس الوقت الذي افتتحت فيه الإدارة الأمريكية بان سياسة المساعدات التي تنتهجها القوى الأوربية الكبرى قد أخفقت في تطوير أفريقيا اقتصاديا وسياسيا.

إن الإستراتيجية الأمريكية في القارة الأفريقية استندت على محورين هما الاقتصاد والامن، فالشركات النفطية العملاقة التي تعمل في التنقيب واستخراج النفط بل وحتى تصديره تقوم بعقد العديد من المشاريع مع الدول النفطية في المناطق التي يوجد فيها النفط والغاز الطبيعي للاستحواذ على الامتيازات التي قد تحصل عليها من تلك العقود. واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية فعلا الحصول على ما تحتاج اليه من مصادر الطاقة الضرورية لها. اما امنياً امتدت الاستراتيجية الأمريكية لتشمل التدخل في الحياة السياسية للدول الأفريقية والتحكم بسياستها من خلال اجبارها على اتباع أنظمة اقتصادية او سياسات معينة تتفق ومصالح تلك الشركات، اذ ان الكثير من هذه الشركات استطاعت ان تقوم بشراء اكثر من نصف اسهم الشركات الوطنية وبالمحصلة تحويل هذه الشركات الى مؤسسات ضاغطة على سياسات ونظم الحكم في البلدان الأفريقية(٩).

## ٢- التوجه الصيني والفرنسي

إن تناغم السياسة الصينية مع التطلعات الأفريقية قد يحقق نوعا من الانسجام ما بين الطرفين اللذين يسعيان كلا منهما إلى تحقيق المنفعة المتبادلة، إذ أن الصين تمتلك الأموال والتكنولوجيا التي من شأنها ان تساعد الدول الأفريقية في تحقيق التنمية وقد تعالج الفقر، لكون توجهها في إقامة علاقات سياسية جديد مع الدول الأفريقية هو توجه اقتصادي في الغالب، ولا شأن له في الحياة السياسية التي تحكم تلك الدول سواء كانت ديمقراطية او دكتاتورية. اما دول القارة الأفريقية فهي تضم الموارد الطبيعية لاسيما مصادر الطاقة التي تحتاجها الصين، بسبب معدلات النمو الاقتصادي المتطورة والتي وصلت الى (٨,١) % من معدل نمو العالمي مما يفرض على الصين تأمين سير القطاعات الاقتصادية المتنامية بعد ان أصبحت ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فكان لا بد من سد الطلب الصيني المتزايد لمصادر الطاقة، فكانت أفريقيا هي وجهة الصين للحصول عليها، لكن توجهات الصين قد تصطدم بالطموحات الأمريكية والفرنسية التي باتت تشكل عاملاً ضاغطاً على السياسة الصينية في القارة الذي جعلها تدخل سباقاً محموماً لا يخلو من التوتر من اجل الحصول مصادر الطاقة من خلال وسائل اقتصادية تمثلت بالشراكات الاقتصادية والاستثمارات مع دول القارة الأفريقية



على أفريقيا بين فرنسا وأمريكا وبلدان أخرى كالصين وبريطانيا وألمانيا. وعن نوعية العلاقات الفرنسية-الأفريقية قال (جاك شيراك): "إن فرنسا تقع جغرافيا في أوروبا ، ولكنها تنتمي تاريخياً إلى أفريقيا والمحيط الهندي (١)". إن السياسة الفرنسية تسعى للمحافظة على نفوذها في القارة الأفريقية وإنما نوع آخر يحقق لها الاهداف التي كانت تحصل عليها فرنسا في استعمارها القديم، او على الأقل يلبي جزءاً من طموحاتها الجديدة في ظل التنافس الدولي في القارة مع الدول الكبرى عن طريق الزيارات الرسمية وتوقيع الاتفاقيات السياسية، او الشراكات التي تجمع الدول الأفريقية مع فرنسا والتي من الممكن ان تعطيها دوراً قيادياً مؤثراً في المستقبل القريب، من خلال التوقيع على اتفاقيات اقتصادية تحرص فرنسا فيها على تقديم المساعدات والمعونات التي قد يكون غرضها هو تعزيز النفوذ السياسي وتأمين مصادر الطاقة الضرورية للاقتصاد الفرنسي وهذا يفسر استضافتها لاجتماعات الفرقاء الليبيين بعد اسقط نظام القذافي في العام ٢٠١١.

وبسبب هذه المعدلات تسعى فرنسا إلى تأمين مصادر الطاقة (النفط والغاز واليورانيوم) والمواد الأولية (الفوسفات، الحديد، النحاس) لتنمية الصناعات الفرنسية، وبذلك عملت على تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الأفريقية من خلال العديد من الآليات من أهمها التجارة البينية، ان لفرنسا مصالح اقتصادية كبرى في العديد من الدول الأفريقية ، اذ تحاول السعي الى تدعيم علاقاتها الاقتصادية ومحو الصورة الاستعمارية القديمة عن فرنسا عن طريق زيادة الاستثمارات وتقديم المساعدات، واقترب سعي فرنسا الدائم الى دور دولي فاعل باستراتيجية إعادة بعث أوروبا موحدة (تراجع الدور بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي) اقتصادياً ومتعاونة سياسياً وامنياً من جهة والمحافظة على مناطق نفوذها التقليدية في أفريقيا من جهة أخرى لذا فان هاجس فرنسا الأساس هو في كيفية ضمان استمرار نفوذها في أفريقيا.

أما الصين فيجمع الكثيرون على ان موارد الطاقة تمثل بؤرة التركيز الأهم بالنسبة الى تغلغل الصين في القارة وتحتل (الطاقة) الجزء الأكبر من زخم استثماراتها وجهودها الدبلوماسية، فنرى هدف الصين من توجهها نحو القارة الأفريقية هدفاً معلناً وواضحاً الحصول على (مصادر الطاقة) على عكس فرنسا والولايات المتحدة، فالأولى تسعى الى تحقيق أهدافها عن طريق استعادة المكانة القديمة. والثانية تسعى لأهدافها عن طريق سياسة (محاربة

الإرهاب). وبالتالي تبقى الصين صاحبة الصورة الأجل في القارة كونها لا تمتلك إرثاً استعمارياً .

ثانياً / مشاهد مستقبلية لمصادر الطاقة في القارة الأفريقية .  
باتت الطاقة عاملاً استراتيجياً يحدد الشراكات والمنافسات في العلاقات الدولية، وأصبح تأمينها يرتبط بالأمن القومي للدول المتنافسة، لأنها تعد عصب الحياة الاقتصادية والتقدم في كافة المجالات ، إن القلق الشديد من النقص في الطاقة العالمية دفع الأطراف الدولية إلى السعي نحو طرق متعددة شرعية وغير شرعية من أجل تأمين امدادات الطاقة، ودفعت بالولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا وغيرها من الدول الى التنافس على الطاقة في القارة الأفريقية التي تعد خزيناً استراتيجياً لها، والتي ما زالت معدلاته الحقيقية غير محددة عالمياً بسبب بعض المشاكل الأمنية والترسبات الطينية التي تعيق عمليات الكشف عن الثروات الكامنة في باطنها، لذلك تسعى الدول المتنافسة الى إحكام السيطرة على القارة والتحكم بمنابع النفط والغاز سعياً للحد من هامش الآخرين في القارة لضمان انسياقها وبعد الاستفاد القصوى من ثرواتها وفق ما تراه الدول المتنافسة وجعل القارة تعاني من مشاكلها كالفقر والتخلف وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

بناءً على ما تقدم سيتم قراءة مستقبل التنافس على مصادر الطاقة في أفريقيا عن طريق مشهدين هما: مشهد الهيمنة والتهميش بين الأطراف المتنافسة، ومشهد التعاون بينهم وان كان هذا الأخير يتطلب وقتاً طويلاً لكنه غير مستحيل إذا ما تم معالجة القضايا العالقة بين الاطراف المتنافسة.

#### ١ - مشهد الهيمنة والتهميش

تسعى الأطراف الدولية المتنافسة في القارة الأفريقية الى إحكام سيطرتها على منابع الطاقة ونشر شركاتها النفطية في عموم القارة وزيادة الاستثمارات التي من شأنها ان تحقق أهداف تلك الدول، وسيكون تحرك كل من مستقبلاً ومن أجل تحقيق الهيمنة بأسلوبين: الأول الهيمنة عبر الفعل الذاتي نحو القارة كـ(الإرهاب، حقوق الإنسان، معالجة الفقر، التنمية..). والثاني عبر ادارة المنظمات الإقليمية (التكتلات الإقليمية) الموجودة في القارة الأفريقية لان ذلك سيعطي هذه الدول الصفة الرسمية في وجودها في المنطقة وهذه التكتلات هي: تكتلات شمال أفريقيا وتضم (تجمع دول الساحل

والصحراء، الاتحاد المغاربي)، وتكتلات وسط القارة تضم (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا (السيماك)، الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (الايقاد)، وتكتلات شرق وجنوب أفريقيا تضم (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا(الكوميسا)، جماعة شرق أفريقيا (EAC)، جماعة تنمية الجنوب الافريقي (السادك)، وتكتلات غرب القارة تضم (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا(الايماو)، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس). لذلك فان التوجه نحو هذه التكتلات مستقبلا سيحقق نوعا من القبول والارتياح الأفريقي لان القارة تعاني من التهميش الكلي لدورها بسبب سياسات التنافس الدولي على ثرواتها، وبالتالي فان السيطرة على هذه التكتلات سياسيا واقتصاديا وعسكريا سيحقق الهيمنة الكاملة على القارة الأفريقية لأحد الأطراف المتنافسة<sup>(٢)</sup>.

ان التوجه نحو القارة الأفريقية بالشكل الرسمي والابتعاد عن تهميشها وإعطاء دور للدول الأفريقية في مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية من الممكن ان يمهد لعلاقة جيدة وقوية للأطراف المتنافسة مع القارة، وهذا من شأنه ان يجعل الدول الأفريقية تميل وتنحاز الى الطرف الذي يؤمن لها سبل الدور الفاعل في ممارسة وإدارة القضايا الامنية والسياسة والاقتصادية في القارة. لان مثل هذا الإجراء سيعطيها الشعور بالأمان والارتياح من عدم تهميشها وسيجعلها تفتح ابوابها للدول المتنافسة بإرادتها دون حجج وذرائع واهية تخفي وراءها أهدافا غير ملعنة. ويجب ان يكون هذا التحرك هو باتجاه التجمعات والتكتلات التي افرزتها البيئة الطبيعية لهذه الدول والتي تشكلت من رؤية افريقية داخلية دون تدخل خارجي في تشكيلها.

## ٢- مشهد التعاون

إن مشهد التعاون بين الاطراف المتنافسة يتطلب مجموعة من التنازلات التي يمكن ان تقدمها كلّ الدول في علاقاتهم الدولية، وان اعتماد هذا المشهد لا يعني تراجع حقيقي عن التنافس بينهما، لكن هذا الامر قد يتطلب وقتاً طويلا بسبب بعض القضايا الرئيسية العالقة خارج اطار القارة الأفريقية التي تؤثر على تحقيق التعاون في هذا الوقت، غير انه ليس بالمستحيل، اذ ان هنالك بعض الدعوات من كل الاطراف تدعو الى التقارب والتعاون لاسيما بمجال الطاقة. لان المصالح الامريكية والصينية والفرنسية مثلاً الخاصة بأمن الطاقة تتقارب كثيرا لتركز على الحاجة الى امدادات الطاقة العالمية وأسعارها المستقرة والنقل الرسمي المعتمد للطاقة وتوفير مستقبل بيئي دائم لها.

كذلك فإن وجود عوامل مشتركة بين البلدان مثل اعتمادها جميعاً على النفط والغاز، قد توفر دافعا قويا لها لتحسين العلاقات فيما بينها، إذ ليس بالضرورة على الدول ان تتنافس على المعروض من النفط ولكنهم يستطيعون بدلا من ذلك ان يتعاونوا فيما بينها لتشكيل تحالف للمساومة يقوم بالتفاوض مع المنتجين للحفاظ على اسعار معقولة يمكن توقعها وبالتالي استقرار العرض، ويمكن للاطراف المتنافسة ان تتوصل الى اتفاقيات محددة مع وكالة الطاقة الدولية لتنسيق إطلاق الاحتياطات النفطية الإستراتيجية لهذه الدول الثلاث والتي تم تطويرها حديثا بهدف التخفيف من آثار حجم المعروض من النفط على أسعاره العالمية، وكذلك بسبب وجود مصلحة مشتركة بين هذه الدول في إبقاء طرق الملاحة البحرية ونقاط الاختناق مأمونة لضمان المرور الآمن للنقلات النفط الخاصة بها فإنه يمكن لهذه الدول ان تتعاون فيما بينها من اجل تأمين هذه الطرق والنقاط في وجه القرصنة والارهابيين . يمكن القول ان هذا المشهد يمكن ان يتحقق في حالة واحدة وهي تراجع في قوة الولايات المتحدة وتحول النظام الدولي الى نظام تتوازن فيه القوى وهنا يمكن ان تركز الى التعاون من منطلق التساوي في القوة والتأثير.

#### الخاتمة :

لقد تبين عن طريق هذه البحث الاهميتين ، الجيوسراتيجية والاقتصادية التي تتمتع بها القارة الافريقية من موقع متميز وثروات طبيعية ومعدنية مكتشفة وغير مكتشفة جعلتا الدول الكبرى تتسابق اليها من اجل فهي مستودع ضخم للموارد لاسيما مصادر الطاقة التي من المؤمل ان ترسم مستقبلاً زاهراً لدول القارة اذا تم استثمارها بشكل الصحيح ، وهذا يعتمد بدوره على اتجاهين الاول / ذاتياً إذ يجب على الدول الافريقية ان تعمل على تسهيل دخول الدول الكبرى بصورة قانونية بعيداً عن التحالفات التي تعمل على حساب شعوبها إذ لا بد من تسوية المشاكل الداخلية حتى تتسم الانظمة السياسية بالشرعية كالقضاء على النزعات العرقية والاثنية بين الدول او عن طريق الاتحاد الافريقي دون تدويلها المشاكل عالمياً، إذ لا بد ان يكون الحل افريقياً حتى تخلق قناة افريقية لدى دول القارة بالايمان المشترك بالوحدة الافريقية . ثانياً / الاتجاه الخارجي رسم سياسة افريقية خارجية واحدة تجاه القضايا العالمية بشكل يعبر عن تلك الوحدة .

إن مستقبل الطاقة في افريقيا يرتبط بسياسات الدول المتنافسة والنهج الذي تنتهجه مع بعضها او مع القارة الافريقية التي ظلت مهمشة طيلة مرحلة

الاستعمار القديم وحتى الان. فالأطراف الدولية هم أمام خيارين الأول استمرارهم بالتنافس على مصادر القارة وهيمنة طرف وتهميش الآخرين، وقد يكون هذا الخيار غير مرغوب أفريقيا لأنه يهشم القارة أيضا التي ترغب في ان يكون تحرك الأطراف الدولية عن طريق مؤسساتها وتكتلاتها الرسمية. أما الخيار الثاني وهو إيجاد فرص للتقارب والتعاون بينها واستثمارها بالصورة الصحيحة التي تحقق التعاون المطلوب في القارة التي يمكن تقاسم ثروتها بصورة ترضي الدول المتنافسة وقد ترضي الدول الأفريقية أيضا، وهذا قد يتطلب تقديم تنازلات ملموسة ليس فقط على صعيد القارة الأفريقية، وإنما على الصعيد الدولي لاسيما القضايا العالقة بينهم كقضية تايوان بين الصين والولايات المتحدة، وقضية قيادة وتوسيع الناتو بين فرنسا والولايات المتحدة.

بالرغم من أن الصراعات بعيدة عن الاستئصال من أفريقيا، فإن الدول الأفريقية قد وطلت العزم على حل الصراعات عن طريق الجهود المركزة، ونجحت بالترجيح في إيجاد وسيلة عملية لحل الأزمات بالاعتماد على الجهود الجماعية، وبدأت بعض الدول الأفريقية في تأسيس نظام ديمقراطي ذي طابع أفريقي في بلادهم، كل على حدة، وبالتالي زاد الوعي الشعبي للمشاركة في الشؤون الحكومية والسياسية.

بالتالي وعلى الرغم من الهواجس والتحديات يبقى من الجانز المراهنة على نهوض مستقبلي لإفريقيا في ضوء عوائد احتياطاتها من الطاقة الأحفورية، وثمار مشاريعها في مجال "الطاقة المتجددة" الآخذة في التوسع، وبالاعتماد على قيادة رشيدة وحكيمة مما يعزز مسار التنمية الاقتصادية ويوفر مصادر العيش للملايين ، ويبقى الامر رهن الارادة الافريقية وفي ظل الاوضاع الراهنة ان تصل الى سياسة موحدة او مشتركة ذات فاعلية دولية، لكن هذه التحديات لاتمنع بعض الدول الكبرى من جعلها مضماراً للتنافس والصراع ، لاسيما وان البعض منها تتحقق مصالحها في ظل الظروف الحالية التي تسود القارة الافريقية .

**Energy resources and their future in the African continent in the light of international political and economic challenges.**

**Dr.NISREEN RIAYDH SHANSHOOL**

**Abtract**

The research tackled the strategic importance of the African continent and the continent's important natural resources along with the new wealth of oil,

which made the African continent in the field of fierce international competition to secure these resources due to the internal challenges and difficulties experienced by most of the countries of the region, And the lack of political stability that has made the African continent a turbulent security environment, as the nature given to some countries by the grace of resources may become a curse and a plague on countries or the region. As well as to explain the reasons for the increase of international and regional attention to this continent, in particular, within the geographical importance, strategic and economic of the continent, which is one of the promising areas of oil production, as well as other mineral resources: gold, diamonds ... etc, which is rich in the region, : The security of the Red Sea, which tops the list of the world's seas because of its inherent natural and mineral resources, and piracy, which constitute the greatest threat to maritime security, helped to impose guardianship and external intervention from other countries in the African continent. The study concluded that the importance of the strategic bases underlying the international strategy towards the countries of this continent has increased in the era of globalization and political and economic developments, as well as changing the international visions regarding the crises and conflicts experienced by the continent and its understanding of the importance of focusing on the political and military entrance .

(<sup>١</sup>) حول موقع إفريقيا في سوق الطاقة العالمي، انظر: سلبتر، روبرت، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٦، ص ٦٨-٦٩.

(<sup>٢</sup>) محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقية، عالم المعرفة، سلسلة عدد ٣٤، مطبعة الأنباء، الكويت، ١٩٨٠، ص ٥.

(<sup>٣</sup>) غي أرنولد، "دليل للتنمية السياسية والاقتصادية الأفريقية"، لندن: فيتزوري ديربورن بوب، ٢٠٠١، ص ٤-٥.

(<sup>٤</sup>) نقلا عن، أنور عبد الغني العقاد، الوجيز في إقليمية القارة الأفريقية، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٢، ص ٣.

(<sup>٥</sup>) محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(<sup>٦</sup>) فتحي محمد مصيلحي، الجغرافية الإقليمية للعالم من منظور جغرافي وتنموي، دار الماجد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٥٢.

(<sup>٧</sup>) نقلا عن، حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهممنة: أي مستقبل، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٤٣.

(<sup>٨</sup>) عبد الزهرة شلش، الوزن الجيوبوليتيكي للإسلام في أفريقيا، مجلة الاستاذ، العدد ٢٠٥، المجلد الثاني، ٢٠١٣، ص ٤٠-٤١.

(<sup>٩</sup>) نقلا عن، أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي (٦) الإسلام والدول الإسلامية جنوب صحراء افريقية منذ دخولها الإسلام حتى الآن، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص ٢٣-٢٧.

(<sup>١٠</sup>) احمد الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط ١، ك ٢، ٢٠٠٤، ص ١٤٦-١٤٧.

(<sup>١١</sup>) عبد الزهرة شلش، الوزن الجيوبوليتيكي للإسلام في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.



- (٣٥) عبد الملك عودة ، انتشار عسكري فرنسي تحت مظلة أوروبية ، الاهرام الاقتصادي ، العدد ٢٠٤٠ ، ٢٠٠٨/٢/١١.
- (٣٦) نجلاء مرعي ، النفط والدماغ: الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا «السودان أنموذجاً»، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ص ٢٣-٢٤.
- (٣٧) Brooks, Peter., «China & influence in Africa: Implications For the united states», backgrounder (Washington : The heritage Foundation «No.1916, 2006». p.7.
- (٣٨) جورج ثروت فهمي، أوروبا وإفريقيا (إستراتيجية جديدة للتنافس) ، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد ، العدد ١٦٣ ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٣٦-٣٨.
- (٣٩) تغريد صفاء مهدي التميمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٢-٧٣.
- (٤٠) جورج ثروت فهمي، أوروبا وإفريقيا (إستراتيجية جديدة للتنافس) ، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد ، العدد ١٦٣ ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٣٦-٣٨.
- (٤١) سعد ناجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣-١٤.
- (٤٢) نقلا عن ، ادم بميا ، النزاعات الأهلية في أفريقيا : قراءة في الموروث السلمي الإسلامي ، سلسلة كتب دعوة الحق ، العدد ٢٣٤ ، السعودية ، ٢٠١٠ ، ص ١٣.
- (٤٣) إجلال رأفت ، القرن الأفريقي : أهم القضايا المثارة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٧١.
- (٤٤) نقلا عن ، خلود محمد خميس ، الحركات الإسلامية في منطقة القرن الأفريقي : أثيوبيا أنموذجاً ، الملف السياسي ، العدد ٩٣ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ١٥-١٦.
- (٤٥) المصدر السابق نفسه ، ص ص ٢٠-٢١.
- (٤٦) إجلال رأفت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢.
- (٤٧) سامي السيد احمد ، (القرن الأفريقي ) صراع على النفط ٢٠٠٨ ، على الرابط الالكتروني : <http://www.onislam-net/arabicnewsanalysis-opinions/africa>
- (٤٨) تغريد صفاء مهدي التميمي ، أفريقيا في المدرك الاستراتيجي الصيني " القرن الأفريقي أنموذجاً " ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٨١-٨٣.
- (٤٩) التقرير الأوربي ، التغلب على الهشاشة في أفريقيا : صياغة نهج أوربي جديد ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٢-٣.
- (٥٠) سعد علي حسين ، تحديات الإستراتيجية الأمريكية في أفريقيا ، دراسات مترجمة ، العدد ٢٠ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣ .
- (٥١) المصدر نفسه ، ص ١٤
- (٥٢) تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للأمم المتحدة ، دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا ، ٢٠٠٠ ، ص ٦.
- (٥٣) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، دراسة بشأن المرونة والمعرفة التقليدية وبناء قدرات مجتمعات الرعاة في أفريقيا ، ٢٠١٣ ، ص ص ٢-٣.
- (٥٤) نقلا عن ، محمد مهدي عاشور ، مستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا ، قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات ، قراءات افريقية ، العدد ٦ ، لندن ، ٢٠١٠ ، ص ٣٦ .
- (٥٥) المصدر السابق نفسه ، ص ٣٧.
- (٥٦) كوثر عباس الربيعي، السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية الدلالات والابعاد، مركز الدراسات الدولية، المرصد الدولي، العدد(١٥)، جامعة بغداد، كانون الاول ٢٠١٠، ص ١٣.
- (٥٧) نجلاء مرعي ، الثروة النفطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٤.
- (٥٨) سامي السيد احمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي ما بعد الحرب الباردة الدور والاستجابة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ، ٢٠١٠ ، ص ١٣٥.
- (٥٩) محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠ ، ص ١٧.



